سياسة إعادة الإسكان في قسنطينة والممارسات الحضرية الفوضوية في المدينة الجديدة علي منجلي. أزمة تمدن أم أزمة إعداد ؟

عواجة بلال[1]، بن لخلف ابراهيم[2]

1 معهد التسيير و التقنيات الحضرية, جامعة قسنطينة 3, الجزائر
2 المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة - الجزائر

تاريخ الإستلام 2016/03/20– تاريخ القبول 2017/10/24

الملخص

يهدف هذا المقال إلى دراسة الممارسات الحضرية الفوضوية التي أصبحت تميز المدينة الجديدة علي منجلي، بينما لم يمر على إنجازها سوى ستة عشر سنة. موضوع الممارسات الحضرية في الجزائر ليس جديدا، حيث أبرزت العديد من الدراسات أشكال ظاهرة استيلاء السكان على المجالات العمومية وتحويلها لصالحهم الخاص، لكن ما يميز بحثنا هي كثافة هذه الممارسات في مجال جديد، أنجز ليوفر إطار حياة حضري، حديث وملائم؟ حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد أشكال هذه الظاهرة وعلاقتها بسياسة إعادة الإسكان المنتهجة من طرف السلطات المحلية في قسنطينة منذ بداية سنة 2000.

الكلمات المفتاحية: إعادة الإسكان، الممارسات الحضرية، المجالات العمومية، العنف الحضري، المدينة الجديدة علي منجلي.

Résumé

Cet article se propose d'étudier les pratiques urbaines spontanées qui caractérisent la ville nouvelle d'Ali Mendjeli prés de Constantine, alors qu'elle n'a que dix sept ans d'existence. Le thème des pratiques urbaines n'est pas nouveau en Algérie. Nombreux sont les auteurs qui se sont intéressés au phénomène, mais ce qui différencie notre approche c'est la densité de ces pratiques dans un espace nouveau censé offrir un cadre de vie urbain, moderne et adapté? En cause, la politique de relogement menée par les autorités locales depuis le début des années 2000. Notre recherche tente de déterminer les différentes formes d'appropriation de l'espace et ses effets sur le cadre de vie des habitants.

Mots clés: relogement, espaces publics, appropriation illégale de l'espace, violence urbaine, nouvelle ville d'Ali Mendjeli.

Abstract

This paper attempts to study the urban spontaneous practices that characterize the new city of Ali Mendjeli in Constantine whose existence is seventeen years only. The urban practices that is not a new phenomenon in Algeria has been a subject of interest for many researchers in the field. In fact, what differentiates our approach to this issue is the density of these practices in a new space that is supposed to provide a modern and adapted urban life framework. This reality is due to the rehousing policy adopted by local authorities since the early 2000s. Our research tries to determine the different forms of space appropriateness and its effects on the living environment of the inhabitants.

keywords: rehousing, public spaces, illegal appropriateness of space, urban violence, new city of Ali Mendjeli.

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1, الجزائر, ديسمبر 2017

المقدمة

يشير موضوع الممارسات الحضرية إلى مفهوم استعمال المجال وامتلاكه من طرف الأفراد ضمن منظومة الوظيفة السكنية وعلاقتها بالمجالات العمومية (les espaces publics)، ولا يمكن إدراك هذه العلاقة إلا في إطار الإرث الثقافي الذي يحمله المجتمع الجزائري وحاجة السكان إلى إدخال تعديلات على المجال الحضري وتوظيفه لصالحهم. كما لا يمكن أيضا تفسير هذه العلاقة إلا بربط الوظيفة السكنية بالنشاطات الاقتصادية الفوضوية أي ضرورة فهم التحولات التي تطرأ على المجال الحضري ضمن منطق السلوكيات الفردية للسكان ومفهوم التمدن [1].

موضوع ظاهرة استيلاء السكان على المجالات العمومية (les espaces publics) وتحويلها عن الوظيفة المعدة لها في سياق ممارساتهم الحضرية، تناولته العديد من البحوث والدراسات في الجزائر وخارجها في غالبيتها ضمن مقاربات سبب/نتيجة. أما هدف هذه المقالة فهو دراسة العلاقة الترابطية بين هذه الممارسات و سياسة إعادة الإسكان المنتهجة من طرف السلطات المحلية في قسنطينة، في المجالات الجديدة منذ بداية سنة 2000. المعلن في الوثائق و التصاميم أن هذه المجالات (المدن الجديدة) أنجزت لتحقيق نقلة نوعية للحياة الحضرية داخل هذه الكيانات العمرانية. و من تم فإن إشكالية هذه المقاربة تدور حول ما هو أثر هذه السياسة على بروز ممارسات حضرية فوضوية أصبحت تطبع المدينة الجديدة علي منجلي وما نتج عنها من تشوهات بيئية وأزمات حضرية؟، بالرغم من أنه لم يمر على إنجازها وقت طويل "ستة عشرة سنة"، وهذا من منطلق كون قيمة المجال العمومي تحدده الممارسات الاجتماعية أكثر مما يحدده وضعه القانوني.

اخترنا التجمع القسنطيني كمجال مرجعي عام لدراسة موضوع الممارسات الحضرية وسياسة إعادة الإسكان لما عرف من تحولات غيرت واقعه أكثر من أي وقت مضى. واخترنا مدينة علي منجلي كمجال تطبيقي دقيق، لأنه الوعاء الذي امتص أغلب البرامج السكنية التي استفادت منها الولاية منذ سنة 2000 .

برزت فكرة إنشاء مدينة جديدة مجاورة لمدينة قسنطينة لأول مرة في توجيهات المخطط العمراني الرئيسي لمدينة قسنطينة الكبرى لسنة 1982، وتمت الموافقة على إجراء دراسة التهيئة الخاصة بالمدينة الجديدة في 2 ماي 1983، لتتم المصادقة على هذا المشروع بعد خمس سنوات من ذلك. [1] وفي سنة 1998، أي بعد خمسة عشر سنة من فكرة الإنشاء، أكد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع القسنطيني، إقامة المدينة الجديدة علي منجلي في هضبة عين الباي (12 كم جنوب مدينة قسنطينة). يدل طول المدة المستغرقة بين اعتماد فكرة الإنشاء (1982)، وقرار بداية الإنجاز (1998)، على أن المدينة الجديدة ولدت ولادة قيصرية تحت ضغط الأزمة، ترتب عنه تسارع كبير في تعمير المدينة، حيث بلغ عدد السكنات التي أنجزت فيها إلى غاية 2015 أكثر من 53000 سكن أي بمعدل يفوق 3000 وحدة سنويا [2].

تحولت المدينة الجديدة في ظرف قصير إلى مجال حضري يتميز بمركزية تجارية قوية جعلته قطبا جاذبا للسكان[3] ، لكن تطبعه في نفس الوقت نزاعات جوارية متأزمة وممارسات حضرية فوضوية [4] ، وسرعان ما جلب هذا الوضع المتناقض اهتمام العديد من الباحثين من مختلف التخصصات (جغرافيين، عمرانيين، وعلماء الاجتماع وغيرهم...)، [2] حيث أبرز جلهم دور المدينة الجديدة علي منجلي في تخفيف الضغط على مدينة قسنطينة ومساعدتها على القضاء على السكن الهش، لكن وبالمقابل، أكدت أبحاثهم عجز المدينة الجديدة على خلق إطار حياة هادئ ..

وللتأكد من الظاهرة وتحديد أبعادها الحضرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية قمنا بمعاينة ميدانية خلال سنوات 2015 و2016، سجلنا من خلالها كل الممارسات التي أساءت إلى البيئة الحضرية في مدينة علي منجلي ، وحددنا أشكال ظاهرة

[1] القرار الوزاري رقم 16/88 المؤرخ في 18 جانفي 1988

[2] Foura et Foura 2005, Makhloufi 2005, Meghraoui-Chougiat N., 2006, Benlakhlef et Bergel 2014, Naït Amar N., 2013, Kammas Z., 2016

التملك غير القانوني للمجالات العمومية (les espaces publics) وتوزيعها المجالي. كما أجرينا عدة استجوابات وتحقيقات مع مختلف الفاعلين الحضريين،(سكان ومسؤولين) ، من خلال عينة بحث مكونة من300 مبحوث ممن تأكد بالتكرار استخدامهم للمجالات العمومية خارج الوظيفة المخصصة لها (جدول رقم 01).

جدول رقم 01 : التركيبة العمرية لمجتمع العينة.

الفئات	العمر	العينة	
		العدد	النسبة (٪)
أطفال و مراهقين	17-5	51	17
شباب	40-18	140	47
كهول	60-41	63	21
شيوخ	أكثر من 60	46	15
المجموع		300	100

المصدر: تحقيق ميداني خلال سنة ماي 2015

1. المدينة الجديدة علي منجلي وعمليات إعادة الإسكان :

قامت السلطات الولائية في سنة 1999، بتدشين أول الأحياء السكنية للمدينة الجديدة، باستقبالها الوفود الأولى من السكان، وفي أقل من ستة عشر سنة بلغ عدد سكانها أكثر من 260 ألف نسمة[2]. إن عمليات إعادة الإسكان التي قامت بها السلطات منذ نهاية سنة 1999، قد حققت نتائج معتبرة على المستويين الحضري والاجتماعي، حيث مكنت من القضاء على أغلبية الأحياء القصديرية واسترجاع أوعيتها العقارية، كما وفرت آلاف السكنات الاجتماعية، محدثة نقلة نوعية في ظروف إيواء السكان، لكنها لم توفق في خلق إطار معيشي متوازن والارتقاء بجودة الحياة الحضرية.

شهدت المدينة الجديدة علي منجلي منذ إنشائها عددا كبيرا من عمليات إعادة الإسكان في إطار سياسة القضاء على السكن الهش في الجزائر. وقد توالت عمليات إعادة الإسكان وتسارعت منذ بداية استلام السكنات الأولى، حيت خصصت السلطات أكثر من 30 ألف سكن لإعادة إيواء سكان الأحياء القصديرية والسكنات المهددة بالانهيار[4].

خريطة رقم 1: المواقع السابقة لأهم الأحياء التي تمت إزالتها في قسنطينة منذ سنة 2000.

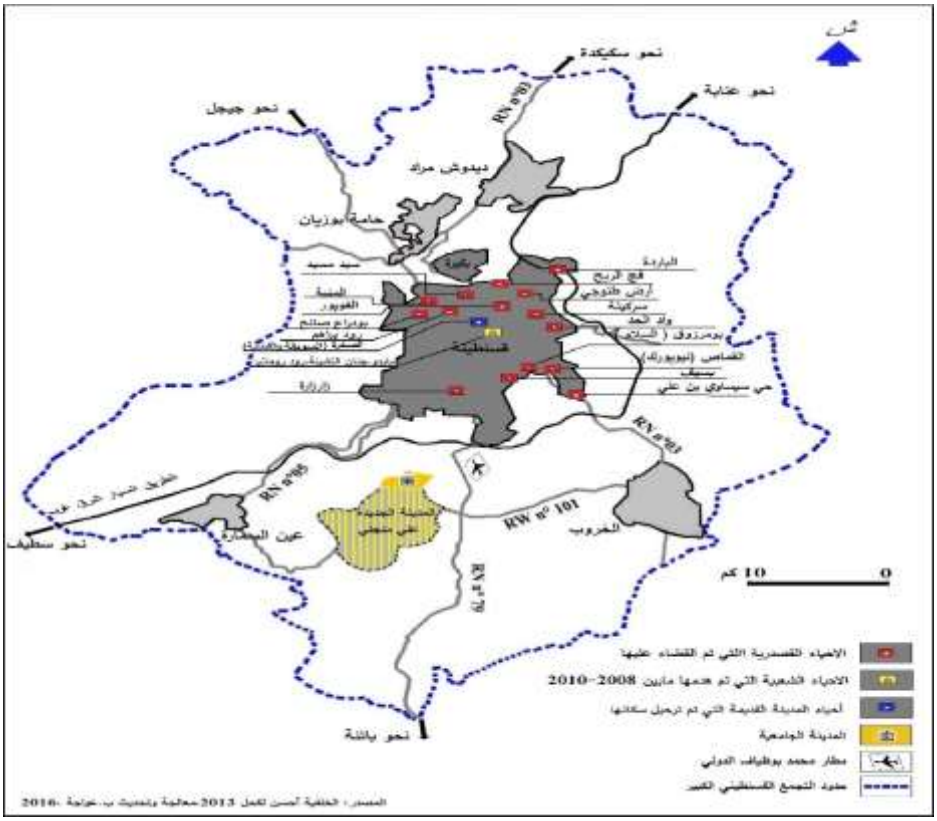

وتجدر الإشارة إلى أن أولى الأفواج التي عمرت المدينة الجديدة علي منجلي جاءت من الأحياء القصديرية المجاورة لبعض الأحياء الشعبية في قسنطينة؛ مثل أحياء رحماني عاشور(باردو)، الأمير عبد القادر (الفوبور، ومحجرة قانس)، بوذراع صالح (القاهرة)، والكيلومتر الرابع (نيويورك)، بالإضافة إلى سكان المدينة القديمة (السويقة، القصبة، ونهج بلوزداد)، أي إعادة إسكان ما يقارب 7618 عائلة أو حوالي 38000 ساكن[5] ، ليضاف إلى هذه الأعداد 2500 عائلة، حولت من الأحياء الشعبية (باردو، جنان تشينة ونهج رومانيا)، التي هدمتها السلطات المحلية رغم رفض سكانها في إطار مخطط تحديث مدينة قسنطينة [6] (خريطة رقم 1). كما وزعت، بالتوازي مع عمليات إعادة الإسكان، آلاف السكنات الاجتماعية على العائلات التي تتوفر فيها الشروط القانونية.

وبهدف تخفيف حدة تركز الطبقات الفقيرة داخل المدينة الجديدة علي منجلي، عملت السلطات المحلية على خلق تمازج اجتماعي من خلال برمجة صيغ سكنية متنوعة مثل السكن الترقوي، والسكن التساهمي، والبيع بالإيجار، حيت تم بناء ما يفوق 5000 مسكن بهذه الصيغ ما بين 2003 و 2010 [5]. في حين تواصلت عمليات إعادة الإسكان ومست أحياء أخرى في قسنطينة، حيث تشير المصادر الولائية إلى أنه تم إعادة إسكان ما يقارب 12 ألف عائلة خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2016 [7]. مست هذه العمليات العديد من الأحياء القصديرية، منها، حي الأمل، الملعب، المستقبل على مستوى حي القماص، حي الرحمة، أرض بن الشرقي، حي سوطراكو، الشالي، حي بسيف، سركينة، وثلاث أحياء مهددة بالانهيار مثل أحياء عوينة الفول، قايدي عبد الله وقيطوني عبد المالك. كما قامت السلطات بترحيل حي فج الريح (1360 عائلة) الذي يقع على مستوى حي الأمير عبد القادر، وحي جاب الله 1 و2 (550 عائلة) الموجود على مستوى حي الأخوة عباس [4] ، مما جعل ثلث سكان المدينة الجديدة من الأحياء القصديرية، موزعين على 12 وحدة جوارية، ثلاثة منها خصصت لهم حصريا (الوحدات 14،16،19) (شكل رقم 1).

شكل رقم 1: توزيع السكان المرحلين إلى المدينة الجديدة حسب وحدات الجوار سنة 2016.

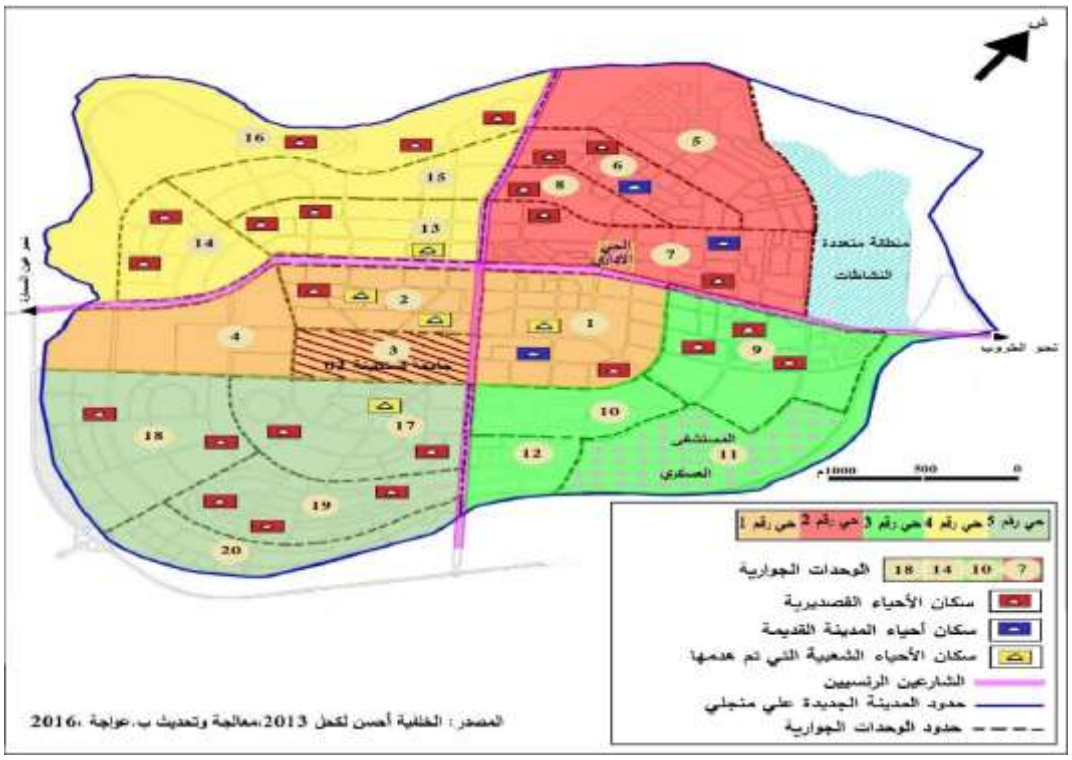

لا تخضع عمليات إعادة الإسكان إلى استراتجيه واضحة ، بل تتم بموجب عقد ممضى من طرف السلطات المحلية الممثلة في رئيس الدائرة مشرفا عن العملية وديوان التسيير والترقية العقارية، ومكتب الدارسات المسمى شركة الهندسة والتعمير، والبلدية. ترتب الأحياء المعنية بالهدم حسب بعض الأولويات، أهمها موقع الحي بالنسبة لمدينة قسنطينة، ووزنه الديموغرافي وتاريخ إنشائه. يقوم مكتب الدارسات بتحقيقات ميدانية في مختلف الأحياء القصديرية لضبط قائمة العائلات المعنية بإعادة الإسكان، ليقدمها إلى مصلحة الإسكان على مستوى الدائرة لتتأكد من عدم استفادة المعنيين من سكن من قبل، وبعد التدقيق والفرز وإجراء التشخيص السوسيو اقتصادي للمستفيدين تقدم القائمة النهائية إلى ديوان التسيير العقاري لتحرير عقود الاستفادة. توزيع السكنات على العائلات المستفيدة يتم عن طريق القرعة تحت إشراف ممثل السلطات الولائية وجمعيات الأحياء المعنية لتفادي الاحتجاجات، ثم يتم إعادة الإسكان في عمليات ترحيل جماعي، حيث تجمع العائلات في تاريخ محدد لتنقل إلى سكناتها الجديدة بواسطة شاحنات توفرها البلدية.

وعادة ما ينقل سكان الحي الواحد إلى نفس الوحدة الجوارية للحفاظ على العلاقات الجوارية بين السكان، غير أن نقل السكان بنفس التكتلات السابقة، يقوي روح الانتماء إلى المجموعة ويعززها، مما يخلق صعوبة في إقامة علاقات ودية بين أفراد مختلف المجموعات الآخرى خاصة وأن العائلات المحولة تنتمي إلى الطبقات الاجتماعية المحرومة التي يتميز أفرادها بممارسات تتنافى والحياة الحضرية و بعلاقات داخلية قوية بين السكان للحفاظ على عاداتهم وقيمهم، مكونين ثقافة خاصة بهم تشبه القبلية، مما يترتب عنه انتشار كثير من الظواهر السلبية كالعصبية والعنف [8].

سمحت سياسية إعادة الإسكان في قسنطينة من القضاء على معظم الأحياء القصديرية ونقلت سكانها إلى المدينة الجديدة علي منجلي ، حتى أن الحكومة الجزائرية اليوم أصبحت تتباهى بعدد السكنات التي أنجزتها وعدد الأحياء الرديئة التي قضت عليها، مشجعة السلطات على مستوى الولايات على الاستمرار في تنفيذ البرامج السكنية بنفس المواصفات وبوتيرة أسرع، متجاهلة تردي نوعية الحياة داخل المجالات الحضرية الجديدة، وكأن تحويل السكان من أحيائهم القصديرية إلى أحياء جديدة كاف لتحسين ظروفهم السكنية، غير أن تحويل السكان بالآلاف دون أي مرافقة اجتماعية نتج عنه أزمة في التعايش مع المجال وخلق علاقات جوارية متوترة، سرعان ما تتحول إلى نزاعات عنيفة بين سكان بعض الأحياء، ، في مركز النزاعات التي ظهرت بين سكان المدينة الجديدة استيلاء فئة من السكان على المجالات العمومية في المدينة(les espaces publics) وحرمان الغير من الاستفادة منها.

2. المجالات العمومية بين الوظيفة والاستعمال :

تعتبر المجالات العمومية (les espaces publics) المشتركة بكل أنواعها (ساحات، طرق، شوارع، حدائق..)، الواجهة التي تعكس المنظور الحضري العام كونها المنفذ البصري الأول للمدينة، حيث يتكون الانطباع الأولي عن نوعية الحياة فيها. كما تعتبر المجالات العمومية (les espaces publics)المكون القاعدي للهيكلة العمرانية العامة، لذلك يجب أن تصمم بحيث تكون قيمة مضافة تساهم في تحسين التواصل بين السكان وتطوير العلاقات الاجتماعية باعتبارها أماكن للتلاقي والتعارف، وعامل في تفعيل الحركية الاقتصادية داخل المدينة. كما يعد المجالات العمومية (les espaces publics مقياس لمعرفة مدى قدرة المدن على بناء مجتمع متوازن انطلاقا من أن الاستقلالية الاجتماعية لأي مدينة تقاس من خلال المساحات العمومية التي تتوفر عليها، فهي تعتبر أماكن لمراقبة الممارسات الاجتماعية والمجالية للسكان، كما تلعب دورا مهما في دمج المدينة في المنظومة الحضرية المحلية والإقليمية [9]

وفي هذا السياق، أبرزت الدراسات التي خصت المدينة الجديدة علي منجلي، أن مجالاتها العمومية لا تؤدي الدور الوظيفي المنوط بها، لكونها لا تستجيب للمقاييس المعمول بها، حيث لا تتعد حصة الفرد من المساحات الخضراء مثلا 1 م² عوض 10 م². كما أن جل المساحات الشاغرة لم تهيأ بل تركت على حالها الطبيعي مما جعلها عرضة لممارسات فوضوية . ولإعطاء معنى ملموس لهذا الوضع، قمنا بتحديد مختلف أنواع التملك غير القانوني للمجالات العمومية (les espaces publics في المدينة الجديدة، محاولين فهم أسباب وعوامل ظهور هذه الممارسات والاستراتيجيات المعتمدة من طرف مستعمليها، حيث تبين أن المجالات العمومية (les

espaces publics خاصة الشاغرة منها تستغل بطريقة غير مرخصة في العديد من النشاطات، يحدد مستغليها طبيعة ونوعية استخدامها بما يتلاءم مع خصوصيات المكان وحاجيات السكان . (جدول رقم 2).

جدول رقم 02 : الاستخدامات الفوضوية المفروضة على المجالات العمومية بالمدينة الجديدة علي منجلي سنة 2015.

نوع	الاستعمال الوظيفي	الاستعمال المفروض
الطرق	*طريق للمركبات*	*اللعب، التجارة ،مواقف وحظائر للسيارات، الأفراح*
الشوارع	*ممر للراجلين*	*الاجتماع والترفيه، اللعب ، التجارة*
مواقف السيارات	*ركن السيارات*	*اللعب ،الاجتماع والترفيه ،حظيرة غير شرعية*
مساحات خضراء	*التعارف و الراحة*	*منعدمة أو قليلة الاستخدام.*
فضاء اللعب	*اللعب*	*الاجتماع ،الاستعمال من طرف الكبار.*
الساحات	*التعارف ،الاجتماع ، العرض*	*حظائر غير شرعية ،اللعب،الاجتماع والترفيه ،الأفراح ،التجارة.*

تحقيق ميداني، ماي 2015

تتوزع ال 300 حالة استيلاء على المجالات العمومية (les espaces publics) في المدينة الجديدة علي منجلي، التي تم تسجيلها على أربع أصناف: المساحات المجاورة للمسكن، التجارة الفوضوية، مواقف وحظائر السيارات والممارسات الترفيهية (جدول رقم3).

جدول رقم 03 : أنواع الممارسات الحضرية غير القانونية في المدينة الجديدة علي منجلي سنة 2015.

النوع	الاستيلاء على المساحة المجاورة للسكن	التجارة الفوضوية	مواقف وحظائر السيارات الفوضوية	الممارسات الترفيهية	المجموع
عدد الحالات	80	100	30	90	300
النسبة (٪)	27	33	10	30	100

تحقيق ميداني، ماي 2015

1.2. المجال العمومي المجاور للسكن مجال متعدد الاستخدام:

يعتبر سكان الطوابق الأرضية المجالات المجاورة لسكناتهم مساحات عقارية مجانية، يتم استخدامها حسب رغباتهم. يبدأ الاستيلاء على هذه المساحات العقارية برسم حدود رمزية أو مادية، كوضع بعض الأثاث القديم أو سياج بسيط من بقايا الخشب والحديد، وقد يحول السياج إلى حائط إسمنتي، ثم تهيأ المساحة المسيجة حسب حاجة وقدرة صاحبها المالية.

تختلف المواد المستعملة في التسييج حسب المستوى الثقافي والاقتصادي للمستولي وطبيعة الاستخدام المرغوب فيه، لتتحول المساحات الشاغرة نتيجة هذه الممارسات المفروضة عليها من مجالات عمومية (les espaces publics) مشتركة إلى مساحات خاصة تستغل لأغراض مختلفة، كغسل وتجفيف الملابس والصوف، وبعض الأطعمة التقليدية كالكسكسي. كما تستعمل كحظائر للسيارات الخاصة (صورة رقم1) أو كمساحات لتخزين الأثاث القديم، وغيرها من الاستعمالات الأخرى وهي وسيلة لتحسين ظروف المعيشة. وعن أسباب هذه الممارسات، يؤكد 15٪ من عينة الدراسة ممن استولوا على المجالات أن الرغبة تأخذهم إلى إعادة تشكيل البيئة السكنية السابقة، التي كانت تتميز إما بوجود الحوش في الحي القصديري أو وسط الدار بالنسبة لسكنات المدينة القديمة "السويقة"، مما يدل على عدم تأقلمهم في بيئتهم الجديدة. كما يرجع 25٪ منهم هذه الممارسات إلى ضيق المسكن، في حين يؤكد 60٪ أن غايتهم الأولى وراء هذه الممارسات هي الحفاظ على حرمة العائلة وحمايتها من أنظار المارة عن طريق خلق مجال عازل عن الشارع، لتصبح المساحات المجاورة للمنزل مناطق محظورة أمام العامة ، مؤكدين من جهة أخرى أنهم يساهمون بممارساتهم هذه في حماية المحيط من رمي النفايات من أعلى العمارة، وتخفيف الضجيج وحماية الجيران من عيون المتطفلين، وإبعاد المنحرفين، لان الهندسة المعمارية الحديثة لا تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية ، التركيبة الأسرية ،طبيعة العلاقات الاجتماعية، دور المرأة ،أهمية الخصوصية عند انجاز السكن[10].

صورة رقم 1: الاستيلاء على مجال عمومي مجاور من خلال وضع سياج حديدي واستعماله كحظيرة.

المصدر: بلال عواجة، 2015

و حسب نفاز بوشانين؛ فإن التحويلات التي يقوم بها السكان بمحاذاة الفضاء السكني ناتجة أما عن محاولة توسيع المسكن أو من أجل حمايته، باستخدام الفضاء المجاور [11] ، غير أن هذه الممارسات لا يمكن أن تخفي الرغبة في تحقيق المنفعة الفردية على حساب المنفعة العامة، بدليل أن البعض يقوم في ما بعد بتحويل الفضاءات التي استول عليها إلى محلات تجارية أو حظائر خاصة للسيارات أو حدائق تابعة لأصحاب الشقق الأرضية (صورة رقم 02).

صورة رقم 2: تحويل فضاء عمومي مجاور للمسكن الأرضي إلى محل تجاري.

المصدر: عواجة بلال، 2015

2.2. الممارسات التجارية الفوضوية :

تستغل المجالات العمومية (les espaces publics) على نطاق واسع في النشاط التجاري الموازي وتختار النشاطات التجارية الممارسة وفق عدة معايير تتقاطع كلها في مبدأ المردودية، حيث تتركز هذه النشاطات في نقاط المدينة التي تشهد حركية عالية، مثل تلك المجاورة للتجهيزات الكبرى كالمراكز التجارية، والمساجد، ومحطات النقل العمومي، وغيرها.

تتمثل أهم الأنشطة التجارية الموازية في بيع الألبسة، والسجائر، ومستحضرات التجميل، والهواتف النقالة، والخضر والفواكه، وبعض المواد الغذائية. تعرض السلع في أغلب الحالات، على أرصفة الشوارع أو في عربات صغيرة، ومن الباعة من يشيد دكاكين وأكشاك هشة بطريقة غير قانونية، ليتحول الشارع على إثر هذه الممارسات من مجال لتسهيل الحركة والتنقل إلى أماكن تسبب الازدحام والاختناق يتنافس فيه التجار الفوضويين وأصحاب المحلات. تختار مواقع ومساحة العرض وفقا لنوع السلعة المعروضة وإمكانيات البائع، ويمكن التمييز بين أربع أنواع من التجارة الفوضوية: باعة الأرصفة، تجار العربات الصغيرة، تجار الأسواق الفوضوية، وأصحاب الأكشاك والدكاكين الهشة.

يتركز باعة الأرصفة حول المراكز التجارية، والمساجد، ويتميز هذا النوع بعدم الاستقرار، حيث يزداد عدد الباعة ويتناقص حسب بعض العوامل مثل صرامة السلطات، والظروف المناخية، والمناسبات الدينية والاجتماعية (الأعياد والدخول المدرسي). يستقر الباعة في أماكن ثابتة يعتبرونها "ملكا" لهم، عادة ما تكون قريبة من مساكنهم لاستخدامها لتخزين سلعهم. في حين تعرض الفئة الثانية سلعها داخل عربات صغيرة مخصصة لنقل البضائع، حيث ينتشر هذا النوع في مفترقات الطرق وأمام المساجد، وفي كل الأماكن التي تقربهم من الزبائن بفضل مرونة نشاطهم، أما الأسواق الفوضوية فتقوم في الفضاءات الشاغرة داخل الأحياء الهامشية والطرق والشوارع الرئيسية لكي تكون قريبة من السكان(صورة رقم 03). ويعتبر سوق نيويورك من أهم وأقدم الأسواق الفوضوية في المدينة الجديدة علي منجلي، يقام يوميا ويسمى بهذا الاسم نسبة للسكان المرحلين من الحي القصديري المشهور بنيويورك،[3] وهو عبارة عن تجمع لمركبات بيع الخضر والفواكه، يصل عددها

[3] سمي هذا الحي القصديري المشهور ب"نيويورك" بسبب بريق عششه تحت أشعة الشمس.

24مركبة، تركن هذه المركبات على الطريق الرئيسي الفاصل بين الوحدة الجوارية 06 والوحدة الجوارية 08. قبل ترحيلهم سنة 2001، كان تجار هذا السوق يمارسون نفس النشاط على مستوى حي الكيلومتر الرابع بقسنطينة، حيث ساهموا في تشكيل أول سوق فوضوي في المدينة الجديدة علي منجلي في موقع المركز التجاري «الرتاج» حاليا، قبل أن تزيله السلطات سنة 2008. لم يستسلم التجار وحولوه بسرعة إلى الوحدة الجوارية رقم 08، لتأتي السلطات وتزيله مرة ثانية. وأخيرا شكلوه في المكان الحالي(صورة رقم04) ، أي داخل حيهم بنية الاستنجاد بجماعتهم في حالة تدخل السلطات، الشيء الذي يعكس روح التضامن فيما بين أفراد المجموعة إذ يعد الفقراء الأكثر ارتباط بمجال العام فهو يمثل مورد رزقهم ومنبع احتياجاتهم[12]. كما يعد استرجاع السوق من طرف الباعة تحدي حقيقي، يعكس ميزان القوة بين السلطات وأصحاب النشاطات التجارية الفوضوية.

الصورتين رقم 3،4: استيلاء على طريق عمومي وتحويله إلى سوق يومي للخضر والفواكه

المصدر: بلال عواجة، 2015

يتمثل النمط الثالث في تجار الأكشاك والدكاكين الفوضوية الذي يتميز عن النمطين السابقين لأنه مستقر وغير متكتل في مكان واحد. يظهر هذا النمط على شكل محلات هشة ملتصقة بالشقق الأرضية، أو معزولة عنها، ويتوزع على أغلب الأحياء حسب مبادرات أصحابها. يتركز هذا النمط من التجارة الفوضوية في أغلب الوحدات الجوارية التي استقبلت سكان الأحياء القصديرية، حيث أحصينا 113 كشك أو دكان فوضوي على مستوى المدينة الجديدة. يلجأ هذا النوع من التجار إلى تشييد عشش مبنية من خردوات من الحطب المستعمل والقصدير، جلبوها معهم من بقايا تهديم بيوتهم ومحلاتهم السابقة (صورتين رقم 05 و06). تمارس في هذه الأكشاك عدة نشاطات تجارية وخدماتية كبيع المواد الغذائية والتبغ، أو مقهى، وإسكافي، وحلاق.

الصورتين رقم 5 ، 6: مثال عن نمط كشك تجاري معزول

المصدر: بلال عواجة، 2015

وعادة ما يتفهم السكان وجود هذه النشاطات التجارية الفوضوية بل البعض يشجعها لأن الأحياء الجديدة تفتقر إلى هذا النوع من الخدمات، خاصة وأن أسعار معروضاتها أقل من أسعار معروضات التجار العاديين. لكن هذا لا يخف نية التجار الفوضويين في الحصول على تسوية شرعية لنشاطهم تمكنهم من الاستفادة من محل داخل الأسواق الجوارية التي توجد على مستوى أحيائهم الجديدة فهي تعتبر وسيلة ضغط تمكنهم من الانتقال من وضعية فوضوية إلى وضعية شرعية.

إن الممارسات التجارية الفوضوية لا يفسرها دافع المنفعة الشخصية أو عدم تطبيق القانون، بل تعبر في العمق عن ضعف سياسة إعادة الإسكان المنتهجة، حيت أن 86٪ من الباعة الفوضويين بطالين و46٪ منهم متزوجين. يعكس هذا الوضع هشاشة الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهاته الفئة، مما دفعها إلى اللجوء إلى هذا النوع من النشاطات لكسب الرزق، علما أن 63% منهم، سبق لهم وأن مارسوا هذا النوع من التجارة قبل إعادة إسكانهم في المدينة الجديدة علي منجلي، وهم على دراية أن الدولة تعطي الأولوية عند توزيع السكنات والمحلات التجارية لمن بنى مسكنا فوضويا أو مارس نشاط تجاري غير شرعي. تدل هذه الممارسات أن سياسة إعادة الإسكان لم تنطلق من تشخيص سوسيو–اقتصادي مسبق للشرائح المستهدفة ولم تكن لها رؤية واضحة عن المجالات الحضرية التي ستنشأ، بل كانت عبارة عن مجموعة عمليات إعادة إسكان لم تبن على خطة إدماجية. بدليل أن السلطات لم تفكر في وضع برنامج لمرافقة هذه الشرائح اجتماعيا واقتصاديا، خاصة وأن السكان المرحلين ينتمون إلى الفئات الفقيرة، ولا يمكن أن نحول سكان من مكان إلى مكان آخر دون أن نخلق اضطرابات اجتماعية واقتصادية ، لأن سياسة إعادة الإسكان لا تعنى نقل أشخاص من سكن إلى آخر أحسن منه، بل هي تحويل سوسيو إقتصادي لتركيبة مجتمعية كانت قائمة [13] ، و الإنسان قبل أن يكون رقما أو عددا في مجتمع ما، فهو مجموعة من القيم والمعارف اكتسبها و تعلمها في حياته ينقلها حيث حل و يترجمها في سلوكياته وممارساته وقد يضطر إلى ضبطها وتعديلها مع محددات المجال الجديد.

3.2. حظائر السيارات الفوضوية :

ربما أخطر سلوك يستنكره السكان هو ظاهرة حظائر السيارات الفوضوية، لأنه غالبا ما يؤدي إلى نزاعات جوارية بسبب تعسف أصحابه تصل إلى حد العنف الحضري، حيث يقوم بعض الشباب بتحويل المجالات العمومية (les espaces publics) كالطرق، ومواقف السيارات، والساحات، والمساحات الشاغرة إلى حظائر فوضوية للسيارات، ويلزموا المتعاملين بدفع حقوق مادية مقابل ركن سياراتهم (صورة رقم7). تنتشر في الفترة النهارية هذه الحظائر حول المراكز التجارية والمرافق العمومية، أما في الليل فتنتشر في كل الأحياء السكنية. لم تعد هذه الممارسات مجرد نشاط اجتماعي يمارسه الشباب العاطل عن العمل، بل تحولت إلى نشاط اقتصادي منظم ومهيكل، تشرف عليه جماعات وأشخاص غالبا ما تفرض نفسها بالقوة [14] ، تسيير هذه الحظائر بطريقة مباشرة من طرف من نصب نفسه صاحب الامتياز أو بطريقة غير مباشرة مقابل أجر أو نسبة من العائد. ويوفر هذا النشاط عائدات مادية لا بأس بها (10 متر من شارع متوسط الكثافة يوفر حوالي 500 دينار يوميا)، مما يجعل هذه الفضاءات محل نزاع بين الشباب.

يستغل بعض الشباب العاطل عن العمل المساحات التي تركن فيها سيارات السكان لفرض خدمتهم المتمثلة في حراسة السيارات ليلا. تتم العملية وفق عقد غير مكتوب يفرضه هؤلاء الشباب على أصحاب السيارات مقابل أجرة شهرية تتراوح ما بين 500 و1000 دينار[14] . يقوم الحراس بتدوين أرقام السيارات في دفتر "محاسبة" يمكنهم من تحصيل مستحقاتهم الشهرية في الوقت المتفق عليه. تضمن الحراسة عادة من الساعة الخامسة مساءا إلى غاية السادسة صباحا وتستعمل حافلة أو سيارة كنقطة للمراقبة والاحتماء من الظروف الجوية والنوم بالتناوب.

صورة رقم 7: نموذج من حظيرة فوضوية للسيارات

المصدر: بلال عواجة، 2015

تركن السيارة في مكان يسمح بمراقبة اكبر جزء من الحظيرة ويعفى صاحب الحافلة أو السيارة من دفع القسط الشهري المستحق. يتسلح الحارس بالكلاب والأسلحة البيضاء للدفاع عن الممتلكات، ويستخدم دراجة أو سيارة إن وجدت في دوريات المراقبة، كما يعمل على التواصل مع مختلف المصالح وخصوصا مصلحة صيانة الإنارة العمومية، وفي كثير من الأحيان يتعامل مع مصالح الأمن كمخبر، وبالتالي فهو عينهم الساهرة لمراقبة تحركات المشبوهين. ينفرد في أغلب الأحيان أفراد عائلة واحدة بحراسة الحظيرة حيت يتناوب الإخوة على الحراسة ويتوارثوها مع مرور الزمن وقد يلجؤون لبيع حقوق تسييرها لأشخاص آخرين. ويشير التحقيق الميداني الذي أجريناه أن 80% من الشباب أصحاب هذه الممارسات الفوضوية بطال و43% من حراس حظائر السيارات كانوا يمارسون نفس النشاط قبل انتقالهم إلى المدينة الجديدة. وهذا ما يعكس ضعف مؤشر الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لذى الشباب وبالتالي فإن المقاربة المعتمدة في عملية إعادة وإنتاج المجالات الحضرية الجديدة قامت بالأساس على عامل واحد هو " فعل "الإسكان" (تغير المكان الجغرافي) فقط، بالرغم من كون العوامل المذكورة سابقا هي أهم الدوافع التي ساعدت على ظهور وانتشار هذه الظاهرة إلا أننا لا ننفي وجود تقبل ورضا والسكان لان هذا النوع من الحراسة يوفر الحماية ويخلق جو من الطمأنينة خاصة في ظل انعدام الأمن .

4.2. الممارسات الترفيهية الفوضوية

بينت التحقيقات الميدانية التي قمنا بها أن هناك ثلاث فئات اجتماعية (المتقاعدون، الشباب العاطل عن العمل والأطفال) تتردد على المجالات العمومية (les espaces publics) بشكل متكرر في أوقات مختلفة من اليوم. ولقد أصبحت هذه المجالات تشكل حيزا جغرافيا مهما من مجالهم المعاش تحاك فيه مختلف العلاقات الاجتماعية. وتعتبر الفترة المسائية من الساعة 17 إلى 20 ذروة تقاطع العلاقات الاجتماعية لمختلف الفئات العمرية على المجالات العمومية (les espaces publics) واستخدامها خارج وظيفتها التي أنشئت من أجلها، حيث بلغت كثافة تردد الشباب 96٪، وعند كبار السن 90٪ و80٪ عند الأطفال. وينخفض تواجد هذه الفئات في المجالات العمومية (les espaces publics) إلى أدناه في الفترة الليلية من الساعة 20 إلى منتصف الليل عند كل الفئات، بينما يتباين وجودها في الفترة الصباحية، من الساعة الثامنة إلى غاية منتصف النهار، تتصدرها فئة كبار السن ب63 ٪، متبوعة بفئة الشباب ب40 ٪، وفئة الأطفال ب 20، (الشكل رقم2).

شكل رقم 2: توزيع استعمال المجالات العمومية حسب الفئات العمرية موزعة على أربع فترات يومية.

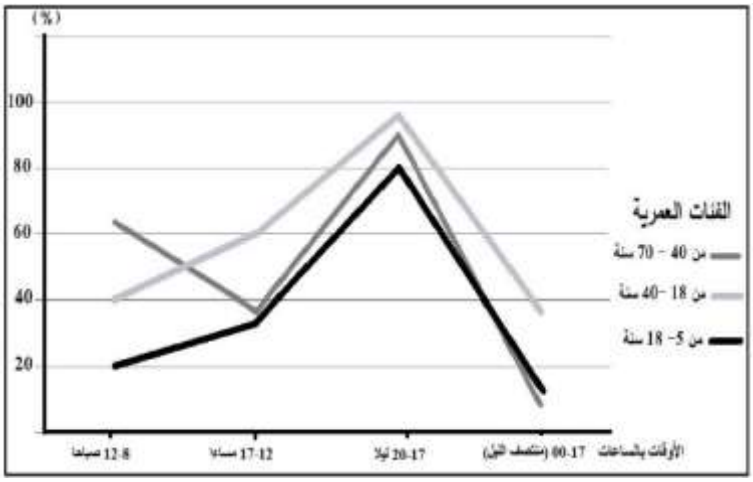

المصدر: تحقيق ميداني، 2015

يعود الاستخدام الفوضوي من طرف مختلف الفئات للمجالات العمومية (les espaces publics) إلى نقص عددها وتدهور حالتها، بالإضافة إلى سوء توطينها أو انعدامها في بعض الأحياء. تستخدم هذه المجالات في ممارسة العديد من النشاطات وتظهر في أوقات شبه منتظمة وبكثافات غير متجانسة حسب التركيبة الاجتماعية والعمرية.

تلجأ مثلا فئة كبار السن إلى المجالات العمومية (les espaces publics) بسبب ضيق المساكن وضجيج

الأطفال، محاولة إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية التي كانت سائدة في أحيائها السابقة، حيث أصبحت هذه المجالات بمثابة نوادي للتبادل ولعب الشطرنج، والدومينو، وألعاب الورق ...الخ. في حين تعتبر المجالات العمومية (les espaces publics) بالنسبة للشباب أماكن حيوية لتعويض النقص المسجل في مجالات الترفية وحالة البطالة التي يعانون منها، حيث أكثر من 66٪ من الشباب المبحوث بطال، وتبقى مساحتهم المفضلة، الشوارع الرئيسية والأماكن التي تشهد حركية كبيرة، وبالنسبة لهؤلاء الشارع لا يكلف شيء فهو مكان مجاني لترفيه والاجتماع وحتى إقامة الافراح ، في ما يستغل البعض الآخر بعض التجهيزات الترفيهية مثل البيلياردو، والبابي فوت لتحقيق عائد مادي.

على مستوى آخر تحولت المجالات العمومية espaces publics المجاورة للسكنات الطرق، والشوارع إلى أماكن للعب الأطفال، يترددون عليها يوميا بعد أوقات الدراسة (صورة رقم8)، بتشجيع من الأولياء لكي يتمكنوا من مراقبة أبنائهم، وجعلهم تحت تصرف العائلة للاستفادة من خدماتهم مثل القيام ببعض المشتريات أو حراسة الإخوة الصغار. ويرجع الأولياء سبب "طرد" الطفل إلى الشارع إلى ضيق المسكن، ومن جهة أخرى يسود الاعتقاد عند 65 ٪ من أفراد العينة بأن تواجد الطفل في الشارع فرصه لتعلم المسؤولية وفرض نفسه في المجتمع من خلال الاختلاط واللعب مع الآخرين على الرغم من إدراكهم لمخاطره.

صورة رقم8: استعمال الشارع للعب من طرف الأطفال

المصدر: بلال عواجة ،2015

يشكّل تواجد الأطفال في الشارع بمختلف أعمارهم والطبقات الاجتماعية التي ينتمون إليها، ذكورا وإناثا في الدول النامية قوة محركة لصيرورة التنشئة الاجتماعية للأطفال مما يمكنهم على المستويين الجسدي والحس الحركي من تجريب الحركات والإشارات المرغوب فيها [15]. لجوء الأولياء بتنشئة أولادهم في الفضاء المفتوح رغم مخاطره يدل على عدم وجود فضاءات التنشئة المؤطرة من طرف المختصين كالنوادي ودور الحضانة وقاعات الرياضة، مما يؤكد فشل سياسة إعادة الإسكان في جانبها التربوي.

3. الممارسات الحضرية الفوضوية وإشكالية التمدن :

إذا كان التحضر يرتبط بالعيش في المدينة، فإن التمدن هو السلوك والطابع المميز للمجتمعات الحضرية، وهو من أهم سمات التحضر لأنه يعبر على كيفية عيش سكان المدينة الذي ينطوي على مجموعة من السلوكيات الإيجابية، مثل احترام الآخر، المجاملة، التعاون، المواطنة، العقلانية والاستخدام الجيد للمجال [16]. يعني أن مسألة التمدن يشار إليها من خلال اكتساب ممارسات حضرية من طرف سكان متمدنين جدد، أصلهم ريفي، والمسار الذي يحدد ويقود إلى هذا الاكتساب [17] ، لذلك تعبر الممارسات الحضرية التي نوقشت في هذه الدراسة ، كالاستيلاء على المجالات المجاورة للسكن، والتجارة الفوضوية، وحظائر السيارات غير الشرعية، وكل أنواع تحويل استعمال الأماكن العمومية، تعبر كلها عن إشكالية التمدن والاندماج في مجتمع حضري انطلاقا من أن هذه الممارسات تعكس درجة التمدن وفي نفس الوقت هي التي تعطيه شكله وتغير منحاه[18]

إن الممارسات الحضرية التي ظهرت في المدينة الجديدة علي منجلي لا تسمح لنا بالجزم بأن ما يعيشه السكان هو بالفعل تمدن حقيقي على الرغم من التحسن الملحوظ في ظروف العيش والإسكان، لأن حركة التحضر الناتجة عن عمليات إعادة إسكان سريعة جلبت معها أنماط عيش لا تلائم المدينة [19] ، مما خلق غموض والتباس جوهري خاصة فيما يتعلق بتشكيل الهوية الحضرية و السلوكيات و التمثيلات الاجتماعية التي مازالت مرتبطة بأشكال الحياة الاجتماعية للهوية الأصلية [20] ، لأن السكان لم يهيئوا للحياة الحضرية الجديدة، خاصة وأن الكثير منهم مرحلين من أحياء قصديرية كانت مهمشة. ولا يمكن التطرق إلى ظاهرة

التمدن في المدينة الجديدة دون الحديث عن مفهوم الجماعة الذي يبرز كمعوق لمسار تمدن السكان، لأن الطريقة المنتهجة في عمليات إعادة الإسكان حافظت على التشكيلات السكانية السابقة ولم تغيرها، مما عزز روح التضامن بين أفرادها، ليس لتحسين ظروف العيش بل للدفاع عن مناطق العيش المشتركة [4]. لقد صعب هذا السلوك من التعايش في ما بين المجموعات المختلفة، بل نتج عنه نزاعات حول تملك وتقاسم المجالات العمومية (les espaces publics) المشتركة. ويعبر مفهوم تملك المجال عن واقع اجتماعي مرتبط بمفهوم التمدن والانتماء إلى جماعة، كون قيمة ووظيفة هذا المجال تحدده الممارسات الاجتماعية والجماعية المفروضة أكثر مما يحدده الإطار القانوني. إن عدم التمييز بين الأملاك الخاصة والأملاك العامة في المدينة الجديدة علي منجلي خلق أزمة وارتباك في التعايش واستخدام المجال، وجد تعبيره في ممارسات تملك غير شرعية للمجالات العمومية (les espaces publics)، نجمت على إثره علاقات سوسيو مجاليه، مادية ورمزية مبنية على أساس المنفعة الخاصة 2009 [1]. أدت هذه السلوكيات إلى تملك المجالات العمومية (les espaces publics) وشخصنتها وإعطائها معنى وفق علاقات القوة المفروضة، تهدف إلى خلق منطقة متحكم فيها من طرف أشخاص أو مجموعات [21] . ومن منظور آخر، تدل هذه الممارسات على قدرة السكان على إنتاج مدينتهم بطريقتهم الخاصة وفق متطلباتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي لم تراع عند تخطيط المدينة. وإذا كانت ظاهرة احتلال المجالات العمومية (les espaces publics) في مدينة علي منجلي تعتبر ظاهرة غير مقبولة من وجهة نظر العمرانيين والمسيرين فإنها من وجهة نظر المواطن العادي هي ظاهرة طبيعية ومألوفة تساعد في كثير من الحالات على تحسين ظروف العيش.

خلاصة:

أنجزت المدينة الحديدة علي منجلي لتخفيف الضغط على مدينة قسنطينة وتوفير إطار حياة حضري ملائم للسكان، خاصة لفائدة عائلات الأحياء القصديرية التي كانت تعاني من أسوأ ظروف الحياة. غير أن تحويل السكان بالآلاف من أحيائهم الهشة إلى سكنات جديدة دون مرافقة اجتماعية نتج عنه استنساخ للبيئات السابقة بما تحمله من ممارسات لا تليق بالحياة الحضرية. يغلب على هذه الممارسات الشعور بالانتماء إلى الجماعة، حيث يأخذ مفهوم امتلاك المجال معنى إقصاء الغير، كما يأخذ مفهوم التضامن معنى الدفاع عن حيز الجماعة ومصالح أفرادها. ومن أهم المكتسبات الجديدة للجماعة، المجالات العمومية (les espaces publics) التي تعتبرها "شاغرة"، لتتحول هذه الأخيرة إلى جبهات منافسة بين السكان الجدد. وفي سنة 2014، تحولت المنافسة حول الاستغلال الفوضوي لحظيرة سيارات بين شابين من الوحدة الجوارية رقم 14 إلى اشتباكات عنيفة بين السكان، استخدمت فيها الأسلحة البيضاء، والمولوتف، وراح ضحيتها شاب وجرح العديد بالإضافة إلى أضرار مادية جسيمة. وإذا كان الصراع مصدره المباشر هو النزاع لمراقبة مصدر دخل، فإن العامل الرئيسي الذي هيأ ظروف النزاع هي الطريقة المنتهجة في عملية إعادة الإسكان من طرف السلطات المحلية، حيث حافظت على نفس التركيبة السكانية السابقة، مما عزز روح التضامن الذي يبرز عندما تشعر المجموعة بخطر خارجي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاورت عمليات إعادة الإسكان بين حيين كان بين شبابهما خصومات في أحيائها الأصلية.

وإذا ما سلمنا بأن عمليات إعادة الإسكان قد تمكنت من القضاء على أغلب الأحياء القصديرية المحيطة بمدينة قسنطينة، فإنها أدت في المقابل إلى خلق جو مضطرب في المدينة الجديدة، بل أدت إلى خلق قطاعات محظورة. كما تدل عمليات إعادة تكييف المجالات العمومية (les espaces publics) واستعمالها بطريقة غير شرعية من طرف السكان، على قدرة السكان على إدارة المجال الذي يعيشون فيه وإنتاج مدينة بطريقتهم الخاصة، لأن سياسة إعادة الإسكان المنتهجة اعتبرتهم أرقاما يتم إيوائها، لذلك يعد التواجد المكثف للسكان في هذه الفضاءاتّ شكلا من أشكال المعارضة ضد سياسة وضعت بدونهم.

المصادر والمراجع

[1] - Semmoud B., 2009, « Appropriations et usages des espaces urbains en Algérie du Nord », *Cahiers*

de géographie du Québec, vol. 53, n° 148, p. 101-118.

[2] - URBACO, 2015, Fiche technique de la ville nouvelle Ali Mendjeli, Centre d'Etudes de Réalisation en Urbanisme de Constantine (*URBACO*), *2015*

[3]- Ballout JM., 2014, Territorialisation par "ville nouvelle" au Maghreb. Regard croisé sur les projets d'Ali Mendjeli (Constantine) et de Tamansourt (Marrakech). Thèse de doctorat en géographie et aménagement de l'espace, sous la dir. de JM., Miossec, Université Paul Valéry-Montpellier III, 703 p.

[4] - Benlakhlef **B. et** Bergel P., 2016, « Relogement des quartiers informels et conflits pour l'espace public. Le cas de la nouvelle ville d'Ali Mendjeli (Constantine, Algérie) », *Les Cahiers d'EMAM* [En ligne], 28 | 2016, mis en ligne le 14 juillet 2016, consulté le 08 octobre 2016. URL : http://emam.revues.org/1226 ; DOI : 10.4000/emam.1226

[5]- Lakehal Ahcène, 2013, « LA FABRICATION PLURIELLE DE CENTRALITÉS DANS LA PÉRIPHÉRIE DE CONSTANTINE : LE CAS DE LA VILLE NOUVELLE ALI MENDJELI» Thèse de Doctorat , Géographie, Université François Rabelais de Tours, 2013.p 109

[6]-Benlakhlef B. et Bergel P., 2013, « Qui se soucie des habitants ? Modernisation urbaine et délogements de quartiers informels. Le cas de Constantine (Algérie) 2008-2011 ». In Auclair E., Berttucci MM., Bergel P., Desponds D., *Les habitants acteurs de la rénovation urbaine*. Rennes, Presses universitaires de Rennes, pp. 197-218.

[7]- Office de Promotion et de Gestion Immobilière, 2016, Dossier technique sur les opérations de relogement, OPGI, 2016.

[8]- عبد المنعم إبراهيم «العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق الحضرية المجاورة لها »، مجلة الآداب ،العدد ،100كلية الآداب، قسم الاجتماع جامعة بغداد2004.

[9]- Bozon M., 1984, Vie quotidienne et rapports sociaux dans une petite ville de province. La mise en scène des différences. Presses Universitaires de Lyon, 300 p

[10]- Boubekeur S., 1986. L'habitat en Algérie : Stratégies d'acteurs et logiques industrielles, Alger, édition OPU, 256 p

[11]- Navez-Bouchanine F., 1997, «Habiter la ville marocaine», Harmattan, France, 1997,p 122.

[12]- حميد التوزاني وأخرون ،«الاحتلال غير القانوني لحيز الملك العمومي تمفصل جدالية المجتمع والمجال ،نحو مقارية سوسيو مجالية»، مداخلة في الملتقى الثقافي الاستغلال غير القانوني للملك الجماعاتي العمومي ، مدينة صفرو (المغرب) ،25-26 أفريل 2014.ص 125-136.

[13**]-**Sébastien wust,2001, « Métropolisation, habitat précaire et relogement forcé: entre phénomènes d'exclusion et tactiques populaires d'intégration : le cas du canal Nhieu Loc-Thi Nghe à Ho Chi Minh-Ville, Vietnam» thèse de doctorat en architecture, , sous la dir **Michel Bassand** , département d'architecture, école polytechnique fédérale de lausanne,p71.

[14]- Bestandji S. et Labii B. (2010), « Le gardiennage de parking de nuit à Ain Smara. Appropriation et territorialisation, vers un urbanisme d'usage ». Revue Sciences & Technologie (Université Mentouri Constantine 1), D - N°31, Juin 2010. pp.63-70

[15] - **نورية** بن غبريط رمعون، « الطفل، المدرسة و الشارع فضاء للعب: حالة الجزائر » , مجلة إنسانيات ،العدد 41، 2008 على الرابط http://insaniyat.revues.org/2276

[16] - فادية عمر الجولاتي، علم الاجتماع الحضري ،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ،1993، ص 12.

[17]- Berry-Chikhaoui I., 2009, « Les Notions de citadinité et d'urbanité dans l'analyse des villes du Monde arabe. Essai de clarification », Les Cahiers d'EMAM, « Urbanité et citadinité dans les grandes villes du Maghreb », n°18, Juillet, pp.9-20.

[18]- Levy J. et Lussault M. , 2003, Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, Belin, Paris,. 2003 p.160.

[19] - Naceur F. **et** Farhi A., 2003, « Les zones d'habitat urbain nouvelles en Algérie : inadaptabilité spatiale et malaises sociaux. Cas de Batna », *Insaniyat* , | 2003,p 73-81.

[20]- Madani Safar Zitoun, « Urbanité(s) et citadinité(s) dans les grandes villes du Maghreb », *Les Cahiers d'EMAM* [En ligne], 19 | 2010, mis en ligne le 10 février 2012, consulté le 16 décembre 2016. URL :

- Foura M., Foura Y., 2005 : Ville nouvelle ou ZHUN à grande échelle ? L'exemple Ali Mendjeli à Constantine. Les Annales de la Recherche Urbaine, n° 98, 123-126

- Meghraoui-Chougiat N., 2006, Quel habitat pour l'Algérie ? La nouvelle ville de Constantine. Constantine, éd. Média Plus, 207 p.

- Makhloufi L., 2005, « La ville nouvelle de Constantine. Entre procédures participatives et démocratie représentative », 11 p. Adresse url : unil.ch/files/live/sites/ouvdd/files/shared/Colloque%202005/Communications/B)%20Gouvernance/B3/L%20Makhloufi.pdf

http://emam.revues.org/107 ; DOI : 10.4000/emam.107

[21]- Raffestin C., 1980, Pour une géographie du pouvoir. Paris : LITEC, 1980, p. 129.

[22] -القرار الوزاري رقم 16/88 المؤرخ في 18 جانفي 1988

[23] Foura et Foura 2005, Makhloufi 2005, - Meghraoui-Chougiat N., 2006, Benlakhlef et Bergel 2014, Naït Amar N., 2013, Kammas Z., 2016

- Naït Amar N., 2013, « Constantine et la nouvelle ville d'Ali Mendjeli : un nouveau pôle sans repères ».Revue en ligne Urbanités. Chronique septembre 2013. revue-urbanites.fr Adresse url : www.revue-urbanites.fr/wp-content/upload/2013/01/Urbanités-Chroniques-Nadra-Nait-Amar.pdf